الفصل الأول

الاطـــار العـــام للبحـــث

obeikandl.com

مقدمة :

تلعب التنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية دوراً كبيراً فى هيكلة النظام التعليمى وتنظيمه وتوجيهه.

والتعليم فى ليبيا لا يخرج عن هذه القاعدة، فلقد تأثر بهذه الظروف، بالإضافة إلى الظروف الجغرافية والتاريخية والثقافية « لقد تأثر التعليم فى ليبيا بالأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها وهذا هو شأن التعليم فى كل بلد وفى كل عصر يتأثر بأنشطة المجتمع الأخرى ويؤثر فيها » (١) .

ونظراً لموقع ليبيا المتوسط والمتميز بين الدول العربية من ناحية وبلاد القارة الأفريقية فى الجنوب وجنوب أوروبا من ناحية آخرى نجد أن التعليم فى هذا البلد قد تأثر بالتيارات الوافدة من الشرق والغرب والجنوب ، أضف إلى هذا تعاقب الحكومات الأجنبية على لبيبا ، فلقد شهد هذا القطر الكثير من الغزوات الاستعمارية ، ففى التاريخ القديم نجد الفنيقيين والإغريق والبطالمة والرومان. وفى التاريخ الوسيط والحديث العثمانين والإيطاليين ، ولقد كان لكل هذا أثره على التعليم فى تطوره ونموه.

ولاشك أن هناك التحاماً بين التعليم فى أى بلد من البلدان وبين تاريخه ، فالتعليم بليبيا بوضعه الحالى هو امتداد للماضى وإعداد للمستقبل، أى أن العوامل السابقة الذكر هى التى تحدد النظام التعليمى وتوجهه لأن الدول تعتمد على التعليم فى تدعيم نظامها وفى تحقيق أهدافها. « أن نظام الحكم ديمقراطياً أو دكتورياً وكذلك سياسة الدولة رأسمالية أو اشتراكية ، والحياة الاجتماعية للمواطنين ، كل هذه العوامل مجتمعة توجه التعليم فى الدولة لمصلحتها وتدعيم كيانها كل حسب مصلحته » (٢) .

« أن التعليم فى ليبيا يشتق خطره وأهميته من مكانة البلاد كما وضعتها الطبيعة على خريطة الدنيا ، ومن تيار التاريخ الذى عاشته سنين طويلة ، فقد تأثر بجميع العوامل الجغرافية والسياسية والتاريخية والثقافية التى يتأثر بها التعليم فى أى بلد من

---

(١) إبراهيم محمد الشافعى ، المرجع فى علوم التربية ، جامعة قاريونس ١٩٦٨ ص ٥٢٣ .

(٢) رأفت غنيمى الشيخ ، تطور التعليم فى ليبيا فى العصور الحديثة ، دار الحقيقة بنغازى ١٩٧٢م ص ٦١ .

البلدان ، بأعتباره المنظمة الانسانية التى تتجمع فيها ومن حولها خبرات الماضى وأحداث الحاضر ومشكلاته وآمال المستقبل ، (١) .

« لقد تأثرت النظم التى وصلت إليها المجتمعات الانسانية بالعديد من العوامل التى ترتبط بظروف الحياة المتطورة فى كل مجتمع. ومن أهم هذه العوامل التى أثرت ومازالت تؤثر فى النظم التعليمية ، الظروف الاقتصادية بما تتضمنه من وسائل الانتاج وعلاقته ، والثقافة السائدة وما تتضمنه من قيم ومعتقدات والظروف الجغرافية التى تلعب دوراً فى إمكانيات المجتمع وأسلوب معيشته ونظم الحكم التى تسود البلاد. ومن هنا تعد النظم التعليمية نظماً قومية بالرغم مما قد يوجد بين بعضها من تشابه ، فكل نظام تعليمى يمتد جذوره فى ثقافة البلد وحضارتها وهو نتاج عوامل كثيرة ، اقتصادية وتاريخية وسياسية واجتماعية ، والحقيقة أن التعليم كأى مظهر من مظاهر الحياة فى المجتمع ما هو إلا انعكاس لظروف هذا المجتمع والقوى التى تتحكم فيه » (٢) .

« لما كان التعليم عملية اجتماعية تستمد أهدافها من فلسفة المجتمع الذى توجد فيها لذا نجد النظام التعليمى يتأثر بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى المجتمع فأن وجود النظام الاقطاعى فى مجتمع ما يجعل التعليم يتسم بسمات مجتمع الاقطاع بكل ما فيه من تناقضات وجور على حقوق الانسان ، وبالمثل فإن وجود نظام ديمقراطى أو اشتراكى يعكس فلسفته على نظام التعليم ومفهومه ومحتواه . فالتعليم بطبيعته يتأثر بالقيم الاجتماعية والتقاليد والعادات السائدة فى مجتمع ما ويتأثر بنوع العلاقات الاجتماعية والنظم الاقتصادية وما يتعلق بها من وسائل الانتاج ونظام الملكية » (٣) .

عند دراسة نظام التعليم فى ليبيا لا يمكننا أن نتجاهل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تحيط به ، إضافة إلى أن تلك الدراسة ينبغى أن لا تتم

(١) وزارة التربية والتعليم ، تطور التعليم في ليبيا ، البحث رقم ١ ، مؤتمر وزراء التربية والتعليم والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادى في الدول العربية ، طرابلس أبريل ١٩٦٦ ، ص ٣ .

(٢) منير عطا الله سليمان وآخرون ، تاريخ ونظام التعليم في جمهورية مصر العربية ، المطبعة الفنية الحديثة ، ١٩٧٢م ص ١١ ، ١٢ .

(٣) سيد إبراهيم الجيار ، تاريخ التعليم الحديث فى مصر وأبعاده الثقافية ، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٥ ، ٦ .

بمعـزل عن الاطـار التـاريخى لتطور هذا النظام من خـلال المراحل المخـتلفـة التى لا تختلف عن مـراحل تطور النظم التعليمية السائدة فى الوطن العربـى ، والتى لهـا أكبر الأثر فى تحديد طبيعة التعليم ، فلسفة وأهداف ومحتوى ، وطرق ووسائل.

ويمكن أن نقسم هذه المراحل إلى أربع هى :

- التعليم فى العهد الإسلامى.
- التعليم فى العهد العثمانى.
- التعليم فى عهد الاحتلال والانتداب الغربى.
- التعليم فى عهد الاستقلال والحكم الوطنى.
- التعليم فى العهد الجمهورى.

« ومن هنا فأن دراسة نظام التعليم فى الجمهورية العربية الليبية تعتبر إلى حد كبير دراسة لكل النظم التعليـمية العربيـة وذلك لوجود أوجه شبـه كبـيرة بين هذه الأنظمة جميعها من حيث :

أ – إنها نشأت اسلامية فى فلسفتها وأهدافها ، وفى المواد التعليمية الدينية التى غلبت على ما كان يتعلمه التلاميذ فيها ، ومن حيث تنوع معاهدها ، وقيامها على التطوع والجهد الذاتى.

ب– أنها تعرضت لمحاولات التتريك فى الفترة التى حكم الاتراك فيها البلاد العربية وأبسط هذه المحاولات فرض اللغة التركية والسعى لاحلالها محل اللغة العربية بالإضافة إلى اشاعة الأسلوب التركى فى إدارة التعليم.

جـ– أن هذه الأنظمة التعليمية العربية ما كادت تتخلص من محاولات التتريك ، حتى تعرضت لمحاولات التغريب أى جعلها نظماً غربية فى الفترة التى احتاج الاستعمار الغربى فيـها البلاد العربية فى وقت واحد تقريباً. وأنه وأن كـانت قد أخذت هذه المحاولات الشكل الفرنسى فى بعض البلاد العربية والانجليزى فى بعضها الآخر ،

والايطالى فى بعضها الثالث ، فإن هدفها كان واحداً ، وهو القضاء على الثقافة العربية من خلال التعليم وفرض اللغة الأجنبية ، وأحلال النظام الغربى بمدارسه ومراحله ومناهجه وإدارته محل النظام القومى.

د – أن هذه الأنظمة التعليمية العربية بذلت ، ومازالت تبذل ، جهوداً جبارة لأعادة الوجه العربى الاسلامى للحياة التعليمية.

هـ– إنها مازالت تعانى مشكلات تعليمية وثقافية خلفها لها الاستعمار الغربى.

تلك هى السمات المشتركة بين الأنظمة التعليمية العربية والتى جعلت دراسة واحدة منها تلقى الضوء إلى حد كبير على دراستها جميعاً (١) .

لقد مر التعليم فى ليبيا بمراحل عدة تميزت كل مرحلة فيها بعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية معينة وكانت بداية الاستقلال فى عام ١٩٥١م نقطة أساسية وسط هذه المراحل.

فقبل الاستقلال شهدت البلاد تعليماً بسيطاً يتركز فى الكتاتيب والمساجد ويقوم على جهود فردية أهلية وذلك أثناء تبعية البلاد للدولة العثمانية من عام ١٥٥١م إلى عام ١٩١١م ، وتعليماً أجنبياً استعمارياً منذ وقوعها فريسة للاستعمار الايطالى من عام ١٩١١م إلى عام ١٩٤٣م. ثم تعليماً تتنازعه اتجاهات أجنبية طامعة فى البلاد بعد الحرب العالمية الثانية تتمثل فى بريطانيا وفرنسا. ومع الاستقلال بدأ تعليماً عربياً قومياً يستمد مقوماته من مطالب هذه الاستغلال ، ومن المشاكل الرئيسية التى عانت منها ليبيا عندما نالت استقلالها أن أكثر من ٩٠٪ من أفراد الشعب الراشدين اميون ، ونعنى بها أمية شاملة أى الأمية الصحية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة إلى افتقارها إلى الكفاءات الفكرية والعلمية والإدارية ، (٢) .

« ومن هنا وجدت البلاد أنها فى أمس الحاجة إلى بناء خطة تعليمية تشتمل على مختلف المجالات والقطاعات لتوفير ما تحتاج إليه من عناصر وطنية بأسرع ما يمكن

---

(١) أ. د. إبراهيم محمد الشافعى ، مرجع سابق ، ص ٥٢١ ، ٥٢٢ .

(٢) على أحمد عتيقه ، أثر البترول على الاقتصاد الليبى ، دار الطليعة للنشر بيروت ١٩٧٢ ص ٧ .

ولقد بذلت جهود جبارة فى هذا القطاع ، ولقد تجاوبت الحكومة مع الرغبة الشعبية ، فعم التعليم وشمل مختلف المستويات فظهرت إلى الوجود رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والثانوية و معاهد المعلمين والمعلمات والمعاهد الفنية والكليات الجامعية والمدارس الدينية وأرسلت البعثات الدراسية والتدريبية على مختلف المستويات للرفع من مستوى الخبرات الفنية ولتوفير العناصر المؤهلة تأهيلاً عالياً » (١) .

لقد ركز أول دستور للبلاد على أهمية التعليم ودوره فى بناء الأمة ، وقام على هذا الدستور قانون التعليم رقم (٥) لسنة ١٩٥٢م وهذا أول قانون للتعليم فى عهد الاستغلال وفيه ترجمت الحقوق الدستورية إلى نظم وإجراءات تعليمية . هذا وقد انبثقت عن الدستور الليبى وقانون التعليم أهداف السياسة التعليمية . وأهم هذه الأهداف :

- التوجه العربى للتعليم .
- ديمقراطية التعليم .
- الاتجاه الشعبى للتعليم .

وإذا انتقلنا إلى الفترة الثانية من مراحل الاستقلال وهى من عام ١٩٦٣م إلى عام ١٩٦٩م نجد أن هناك حدثين هامين أثرا تأثيراً كبيراً فى مسيرة التعليم هما :

أولاً : تعديل الدستور الليبى والذى بمقتضاه تحول النظام فى ليبيا من نظام اتحادى فدرالى يضم ثلاث ولايات « حكومة ولاية برقة – حكومة ولاية طرابلس – حكومة ولاية فزان » إلى نظام الدولة الواحدة ، وهذا الحدث كان له تأثير كبير على التعليم حيث عادت البلاد إلى الإدارة المركزية بأعتبار أن السلطة التعليمية أصبحت مركزة فى يد وزارة التعليم وحدها .

أما الحدث الثانى فهو اكتشاف النفط فى ليبيا الذى أدى إلى تدفق الهجرة من الريف إلى المدن وأحدث انكماشاً نسبياً فى قطاع الزراعة وزيادة الهجرة من خارج البلاد واستمرار تزايد السكان حيث نتج عنه ضغط شديد لطلب العلم بسبب ارتفاع نسبة

---

(١) وزارة التربية والتعليم ، تطور التعليم فى ليبيا ، البحث رقم (١) ، مرجع سابق ، ص ٥ .

السكان فى سن التعليم ، وقد توسعت الدولة فى إنشاء المؤسسات التعليمية لتوفير التعليم للصغار والكبار. « ولاشك أن دخل الدولة من البترول قد مكن الحكومة من أن ترسم صوراً من الرخاء فى ميادين كثيرة وأعانها قبل كل شئ على تنمية أعز ثروة لديها وهى الشعب عن طريق نظام تعليمى عريض متطور إلى حد بعيد . ولقد بلغ اهتمام الشعب بالتعليم بعد الاستقلال درجة جعلت رجل الشارع يبدى اهتماماً بالغاً بالتعليم بوجه عام » [١] . « ولا شك أن اكتشاف البترول كان سبباً فى تزايد عوائد البلاد بصورة سريعة حيث قفزت هذه العوائد من (١١٥٣٤٣) جنيهاً ليبياً عام ١٩٦٠م إلى (٥٤,٧١٩,١٧٧)جنيهاً ليبياً فى عام ١٩٦٥م ثم إلى (١٣٥,٥٠٠,٠٠٠) جنيهاً ليبياً عام ١٩٦٦ » [٢] .

ونظراً للنمو الاقتصادى المطرد لهذه الفترة بالإضافة إلى إكتمال الوحدة الدستورية والإدارية فى البلاد كان لابد للدولة من أن تأخذ بالتخطيط فلسفة وأسلوباً للعمل فى المجال القومى ، وذلك من أجل توجيه امكانيات البلاد نحو تنفيذ مشروعات شاملة تمس جميع مرافق الحياة. وكانت الخطة الخمسية الأولى فى تاريخ وزارة التربية والتعليم والتى حاولت أن تخطط بها لمختلف أنواع التعليم فى نطاق الخطة الخمسية الشاملة للدولة ، وقد حددت الخطة الخمسية الأولى الأهداف التالية :

١- إعداد المواطن إعداداً يؤهله للقيام بدوره فى مجتمع عصرى كعضو صالح فى هذا المجتمع ، مسلح بمعارف مفيدة تمكنه من العمل بها وتطبيقها لخيره وخير بلاده.

٢- إتاحة الفرصة قدر الإمكان لكل فرد من ناشئ الأمة لينال خطه من التعليم فى المرحلة الابتدائية وهى تعتبر الحد الأدنى لما ينبغى أن يبلغه المواطن.

٣- النهوض بمستويات التعليم بعد المرحلة الابتدائية ، حتى يمكن تحقيق الأغراض التى يرمى إليها.

---

(1) Mohamed M,Magaselir, Perceptions of the higher eduction system and Mainpower Develepment in Libya, Unpulilshed Ph,D desertion, The George Washinaton University, 1984 P. 137.

(٢) على أحمد عتيقه ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

٤- تنوع المناهج الدراسية التى تلى المرحلة الابتدائية بحيث يتمكن الطالب من اختيار أكثر الموضوعات ملاءمة لمواهبه وقبوله.

٥- التنسيق بين مشروعات التعليم وبين حاجات البلاد فى مختلف ميادين العمل وبالإضافة إلى الأهداف التى تضمنتها الخطة الخمسية الأولى نعرض تلخيصاً للسياسة العامة للتعليم وقتذاك والتى كان من أهم معالمها ما يلى :

١- إتاحة الفرصة لكل طفل لينال حظه من التعليم من المرحلة الأولى الابتدائية ، والتى تعتبر الحد الأدنى ، لما ينبغى أن يبلغه المواطن حيث كفل الدستور الليبى هذا الحق للمواطنين جميعاً حيث نص على أن التعليم الأولى الزامى ومجانى.

٢- اطلاق الزيادة فى إعداد طلاب المدارس الثانوية دون قيد نظراً لأن عدد خريجى المدارس الإعدادية فى ذلك الوقت كان محدوداً .

٣- زيادة إعداد طلاب المدارس الفنية بغية تخريج الأعداد الكافية من المساعدين الفنيين المتخصصين فى الزراعة والصناعة والتجارة على المستوى الثانوى لملأ الفراغ القائم فى ميادين واسعة ينتظر لها أن تستمر فى الاتساع تبعاً لزيادة عدد برامج الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية المتعاقبة.

٤- إعداد معلمين مدربين تدريباً عالياً للعمل فى مختلف مراحل التعليم.

٥- توفير كافة الوسائل التعليمية الكفيلة بالمساعدة على رفع مستوى التعليم ، ومنها ابنية المدارس والكتب والمعامل ووسائل الايضاح.

ولا شك أن هذه الأهداف والمبادئ تعطى صورة متكاملة لفلسفة تعليمية يتحقق بها التوازن المنشود عن طريق التنمية ، فهناك توازن بين الكم والكيف فى السياسة التعليمية ، ذلك أن مبدأ تكافؤ الفرص الذى يتضح من هذه المبادئ والأهداف والذى يعنى الحرص على تحقيق الالزام لجميع الأطفال الذين هم فى سن التعليم الابتدائى ثم فتح المجال من بعد ذلك أمامهم لمختلف أنواع التعليم يقابله فى نفس الوقت تقدير أهمية

النهوض بالعملية التربوية ورفع مستوى الخدمة التعليمية عن طريق رفع مستوى الكفاية للمعلمين وتوفير وتحسين الأبنية المدرسية والتوسع فيها. والاهتمام بالكتاب المدرسى وتطوير المناهج. وإلى جانب هذا يوجد توازن فى تقرير الاهتمام بالتعليم الفنى يتناسب مع الاهتمام بالتعليم الثانوى العام من أجل سد مطالب التنمية ومجالاتها الاقتصادية والاجتماعية. » وهكذا يعتبر عام ١٩٦٣م حدثاً هاماً كان بمثابة مرحلة جديدة فى التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى حيث صمم الشعب على تحقيق الوحدة الكاملة بين الولايات الثلاث ولذلك صدر التعديل الدستورى فى ذلك العام وعدل بمقتضاه اسم الدولة من المملكة الليبية المتحدة إلى (المملكة الليبية) وتمت الوحدة بين الولايات وألغيت المجالس التنفيذية ، وقامت فى البلاد حكومة مركزية واحدة شملت سلطاتها جميع ما كانت تمارسه المجالس التنفيذية فى الولايات وحل محل هذه المجالس نظام المحافظات » [1] .

مشكلة البحث وأهميته :

يتلمس متتبع مسارات التعليم فى ليبيا بوضوح تشابه هذه المسارات واتجاهاتها العامة مع مسارات التعليم فى عموم الوطن العربى ، وبالتحديد التقائها فى خلفيتها الثقافية واعتمادها على جذور الفكر التربوى الدينى للحضارة العربية الاسلامية وبالإضافة إلى اشتراكها فى جذور ثقافية موحدة ، فأنها مرت بنفس المراحل والتقلبات التى فرضتها التحديات التاريخية لشعوب ومجتمعات الوطن العربى. حيث تعرضت هذه الشعوب لصدمة حضارية نتيجة لتحديات الغرب وانتصاراته المادية على أغلب بل على جميع شعوب الوطن العربى والاسلامى.

ومن ثم ظهور أعراض دفاعية عصابية تتراوح ما بين التصدى والمقاومة إلى التبرير والاستسلام والمحاكاة ومحاولة تقليد النموذج الغربى بتبعية وتطابق ، أو بمحاولة التوليف والمواقف الوسط ، ثم أخيراً المحاولات الاجتهادية الأكثر عقلانية وموضوعية للتطورات التربوية ومسارات التربية والتعليم. ورغم هذه الخصائص التى تجمع مجتمعات الوطن العربى إلا أن هناك بعض التفاوت والاختلاف فى تفرعات النظم

---

(١) مجدى خدورى ، ليبيا الحديثة فى تطورها السياسى ، دار الثقافة بيروت ، ١٩٦٦ ، ص ٣٩٨ .

obeikandl.com

التعليمية هنا وهناك ومن بلد لآخر ، تتفاوت فى الشكل وأحياناً فى المضامين تبعاً لمجمل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية.

فقد أسهمت السياسة والجغرافيا فى حجب ليبيا عن التأثيرات المباشرة لما حولها من جهة وسمحت لعوامل ليبيا المحلية بالتفاعل فيما بينها فى تأثيرات متبادلة تداخلت فيها تلك العوامل المحلية بدرجات متفاوتة فى القوة والفاعلية والاستمرار حيث أفضت إلى تطور التعليم بالشكل الذى جرى وتميز عن تطور التعليم فى الاقطار العربية الاخرى. ففى نظرة عامة لمجمل هذه العوامل وتداخلها نجد أن للجغرافيا دوراً فى كون ليبيا. بطبيعتها الصحراوية نسبياً وتباعد مدنها وتجمعاتها السكانية وانخفاض كثافتها السكانية وبعدها عن العواصم التاريخية للدول الاسلامية الكبرى وقربها من أوروبا وايطاليا تحديداً ، جميع هذه العوامل تركت تأثيراً ما فى خصوصية تجربة ليبيا ، وكان لهذا الموقع الجغرافى تأثير ما فى تطور التعليم فى ليبيا. وهكذا بالنسبة لمجمل الحياة الاقتصاديتة من زراعة وصناعة وتجارة وغيرها. وكانت ليبيا من البلدان الفقيرة نسبياً الأمر الذى جعل السكان ينهمكون فى تدبير لقمة العيش باعتبارها من الأولويات التى تتقدم على الرغبة فى التعليم ، أما العامل الاجتماعى فقد كان للقبيلة دور آخر فى انتشار التجمعات السكانية بكثافة متواضعة وفى تباعد وعزلة (منعاً للأصطدامات القبلية) الأمر الذى لم يشجع على تأسيس مدارس كبيرة كما هو الحال فى المدن الكبرى كالقاهرة وبغداد وتونس. وقد كان للعامل السياسى دوره هو الآخر فقرب ايطاليا من السواحل الليبية، وضعف الدولة العثمانية وتمزق الدول العربية شجع هذه الدولة على بسط نفوذها على ليبيا. وقد كان لهذا الاحتلال أثر كبير على مسار التعليم فى ليبيا. إذ أظهرت المؤسسات التعليمية الايطالية تفوقها الساحق على المؤسسات التعليمية الدينية والمحلية. هذه العوامل وغيرها اسهمت بشكل ، أو بآخر وبموجات مختلفة فى تطور التعليم بالشكل الذى تميزت فيه عن تطور التعليم فى الأقطار العربية الأخرى وعليه يصعب فهم تطور التعليم سواء فى مساراته التاريخيه الماضية أو فى الرؤيا الأكثر وضوحاً للاتجاهات المستقبلية دون الرجوع إلى تلك العوامل المشتركة وتحليل تفاعلاتها وتداخلها فى نظرة شمولية منسقة ترتبط بتتابع ووضوح تفاعل هذه العوامل فى مسارات تطور التعليم فى ليبيا.

ومن هنا يتحتم علينا دراسة التعليم فى ليبيا وتتبع مساره وخط سيره فى الماضى ومدى تأثره بالعوامل المحيطة به.

ومن خلال هذه الدراسة يمكن النظر إلى المستقبل النظره الصحيحة السليمة ، بأعتبار هذا العمل أحد أساسيات التخطيط التعليمى الذى يقوم على الاستفادة من خبرات الماضى فى تطور الواقع الحالى. فالنظرة التكاملية للتخطيط التعليمى السليم تقتضى الرجوع إلى الماضى ، وتستلزم التعرف على التطورات السابقة.

من هنا فإن الحاجة تبدو ملحة للدراسة والبحث لمعرفة تطور التعليم فى هذه المرحلة المهمة من تاريخ الشعب العربى الليبى ، ومعرفة مدى تأثره بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ودراسة ماضى السياسات التعليمية فى ليبيا للوصول إلى ما هو أعظم فائدة لمجتمعنا ، ومستفيدين من إيجابيات وسلبيات الماضى ، وهذا يحتم على الباحث دراسة السياسيات التعليمية السابقة دراسة تحليلية فاحصة ، والإحاطة الشاملة والموضوعية بها. بهدف الإستفادة من ذلك لتلافى الثغرات ونقاط الضعف والعيوب من أجل الحاضر والمستقبل. ويهدف هذا البحث تحديداً إلى ما يلى :

- التعرف على نظم وأوضاع التعليم فى ليبيا من عام ١٥٥١م إلى عام ١٩٦٩م.
- التعرف على مدى تأثر التعليم بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى ليبيا.
- التعرف على أهداف التعليم فى عهد الاستقلال وما مدى تحققها.
- التعرف على تطور التعليم كماً ونوعاً فى عهد الاستقلال وما مدى استجابته للتحديات المعاصرة.
- التعرف على ما للتعليم من أثر فى هذه الأوضاع.
- الإستعانة بكل هذه المعرفة فى التخطيط المستقبلى للتعليم فى ليبيا.

obeikandl.com

ومن كل هذا يخرج الباحث بصورة كاملة ومتكاملة عن التعليم فى ليبيا فى هذه الفترة. فالبحث يهدف إلى معرفة أهم التطورات التى حدثت فى مجال التعليم سواء من الناحية الكمية أو الكيفية خاصة فى الفترة الواقعة بين عام ١٩٦٣م وعام ١٩٦٩م حيث قفز التعليم فى ليبيا قفزات كبيرة وتطور تطوراً مذهلاً وشهد عناية كبيرة.

المجال الزمنى للبحث :

ستركز هذه الدراسة على تطور التعليم فى ليبيا خلال الفترة من ١٥٥١م إلى عام ١٩٦٩م حيث تنقسم هذه الدراسة إلى أربع مراحل :

- المرحلة الأولى من عام ١٥٥١م إلى عام ١٩١١م وهى فترة الحكم العثمانى.
- المرحلة الثانية من عام ١٩١١م إلى عام ١٩٤٣م وهى الفترة التى خضعت فيها البلاد للإستعمار الايطالى.
- المرحلة الثالثة من عام ١٩٤٣م إلى عام ١٩٥١م وهى فترة الوصاية حيث أصبحت البلاد خاضعة للإدارة الانجليزية والفرنسية.
- المرحلة الرابعة وهى فترة الاستقلال من عام ١٩٥١م إلى عام ١٩٦٩م.

وسيركز الباحث على هذه المرحلة لما لها من أهمية لأنها تعتبر بداية نهضة تربوية تعليمية ، وعلى إلقاء الضوء على التعليم فى ليبيا فى ضوء الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى مرت بها ليبيا.

وسيقتصر الباحث فى دراسته على تطور التعليم العام أى أنه لن يتعرض لدراسة التعليم على المستوى الجامعى والعالى.

منهج البحث :

فى ضوء طبيعة الموضوع فإن انسب المناهج له هو المنهج التاريخى حيث سيكون هناك تتبع تاريخى لتاريخ التعليم فى ليبيا للفترة الممتدة من عام ١٥٥١م إلى عام

---

(١) خليفة محمد التلسبى ، حكاية مدينة ، الدار العربية للكتاب تونس ، ١٩٧١ ، ص ١٥٩ .

١٩٦٩م متضمناً الخطوات التالية :

- الوصف الشامل لموضوع الدراسة والتعرف على جميع الحقائق والمعلومات والبيانات المتصلة بالموضوع.
- تحليل الحقائق والمعلومات والبيانات الاحصائية وتفسيرها فى ضوء أهداف المجتمع.

مصطلحات البحث :

١- التعليم فى ليبيا : يقصد الباحث بهذا المصطلح سياسة التعليم فى ليبيا وهى المبادئ التى تحدد اطاره وفلسفته وأهدافه ، انطلاقاً من الفلسفة العامة التى انتجتها القوى المختلفة التى حكمت ليبيا فى الفترة الواقعة من عام ١٥٥١م إلى عام ١٩٦٩م من عثمانية وايطالية وبريطانية ووطنية.

٢- العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية : ويقصد الباحث بهذا المصطلح ظروف المجتمع الليبى :

الاقتصادية : من حيث النشاط الزراعى والصناعى والتجارى والتغيرات الجذرية التى حدثت فيه.

الاجتماعية : من حيث شكل العلاقات الاجتماعية والتركيب الاجتماعى القائم فى المجتمع.

السياسية : من حيث شكل نظام الحكم وطبيعة السلطة السياسية والنظم والمؤسسات السياسية القائمة فى المجتمع.

الدراسات السابقة :

يتسم البحث العلمى بالتراكمية ، مما يحتم على القائم بالخطوة التالية أن يبدأ حيث انتهت الخطوة السابقة ، فيتحقق النمو المنشود لحركة البحث.

ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى الكشف عن أهم الجهود البحثية العلمية التى تتصل من قريب بهدف دراستها للأستفادة منها ، وما يمكن أن تقدمه دراستنا استكمالاً لهذه الجهود السابقة. ولكن للأسف فإن الباحث لم تتوفر له دراسات سابقة متكاملة عن التعليم فى ليبيا ، اللهم إلا دراستين عن تطور التعليم فى ليبيا :

الأولى « تطور التعليم فى ليبيا » ، وهى دراسة قدمت فى مؤتمر وزراء التربية والتعليم والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادى فى الدول العربية فى سنة ١٩٦٦والثانية دراسة تاريخية عن تطور التعليم فى الجمهورية العربية الليبية من العهد العثمانى إلى وقتنا الحاضر ، وهى صادرة عن وزراء التعليم والتربية ١٩٧٤م لذلك اتجه الباحث إلى الدراسات المشابهة لهذه الدراسة ولكنها تختص بدول عربية أخرى كمصر ، والسودان ، والبحرين. ولاشك أن الباحث قد استفاد من هذه الدراسات استفادة كبيرة خاصة فيما يتعلق بتأثر التعليم بالظروف المحيطة بالمجتمع. وهذه الدراسات هى :

الدراسة الأولى :

تناول شبل بدران فى رسالة قدمت إلى كلية التربية جامعة طنطا سنة ١٩٨٨ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتعليم المصرى فى الفترة من عام ١٩٥٢م إلى عام ١٩٦٧م [١] . تعرض فى الفصل الأول من الرسالة للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع المصرى فى الفترة من عام ١٩٥٢م إلى عام ١٩٦٧م. ويتناول فى الفصل الثانى دور التعليم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتناول فى الفصل الثالث احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من التعليم فى مصر. ويتناول

(١) شبل بدران محمد الغريب ، الأبعاد الاقتصاديه والسياسية للتعليم المصرى فى الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٧م ، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية جامعة طنطا سنة ١٩٨٢م .

فى الفصل الرابع السياسة التعليمية فى ضوء خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويتناول فى الفصل الخامس الواقع التعليمى فى ضوء السياسة التعليمية والتنمية.

يؤكد الباحث على العلاقة الوثيقة بين التعليم والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، حيث يشير إلى إنه ليس هناك تعليم عام مجرد ومنفصل عن ظروفه التاريخيه وقابل لكل زمان ومكان ولكل البلدان ، وإنما يعكس التعليم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كما تناول الباحث السياسة التعليمية فى مصر فى الفترة من عام ١٩٥٢م إلى عام ١٩٦٧م وعلاقتها بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث كان الباحث يهدف إلى التعرف على العلاقة الجدلية بين التعليم كنظام وكافة النظم المجتمعية باعتبار ذلك ركيزة اساسية لتصحيح مسار السياسة التعليمية وكذلك تصحيح مسار سياسة التنمية الشاملة فى مصر. وعلى الرغم من اختلاف هذه الرسالة عن رسالة الباحث حيث تتناول هذه الرسالة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتعليم المصرى فى الفترة من عام ١٩٥٢م إلى عام ١٩٦٧ إلا أن الباحث استفاد من ربط السياسة التعليمية بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وهذا هو وجه التشابه بين البحثين.

الدراسة الثانية :

وهى رسالة ماجستير قدمها على محمد عثمان إلى كلية التربية جامعة عين شمس باسم تطور التعليم العام فى السودان [١] .

وهى تتناول تطور التعليم فى السودان فى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٥٦ – ١٩٧٨ وعلى الرغم من أن الباحث يتناول التعليم فى السودان وتطوره من الناحية التاريخية إلا أنه يتناول فى الفصل الأول الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى أثرت على تطور التعليم فى هذه الفترة. حيث يوضح أن الدارس أو الباحث فى نظام تعليمى ما ، وجب عليه أولاً البدء بدراسة المجتمع الذى يوجد فيه ذلك النظام فى مراحل تطوره

---

(١) على عثمان التوم ، تطور التعليم العام فى السودان ، رسالة ماجستير فى التربية غير منشورة ، مقدمة إلى كلية التربية جامعة عين شمس عام ١٩٨٠م .

المختلفة ، أو بمعنى آخر وجب عليه الوقوف على العوامل الثقافية التى تقف خلف ذلك النظام ، والتى خلفت المشكلات التى يعانى منها ، وذلك فى محاولة للتعرف على العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر فى تلك المشكلات والتى ساهمت فى تشكيلها وبالتالى إظهار الجذور الحقيقية لها تمهيداً لتصفيتها أو التوصل إلى حلول ناجحة لها. ويتناول فى الفصل الثانى السياسية التعليمية فى السودان، ويتعرض فى الفصل الثالث لأهداف التعليم ، وفى الفصل الرابع يتطرق إلى تنظيم التعليم ، أما الفصل الخامس فيتطرق فيه إلى إدارة وتمويل التعليم ، والفصل الاخير يتناول فيه الاتجاهات المستقبلية للتعليم العام فى السودان. وعلى الرغم من الاختلاف الواضح بين الرسالتين ، إلا أن الرسالتين تتفقان على أهمية العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتأثر التعليم بهذه العوامل.

الدراسة الثالثة :

وهى عن تاريخ التعليم العام فى مصر من سنة ١٩٢٢م إلى سنة ١٩٥٣م وهى مقدمة من قبل رشوان محمود جاب الله [١] . وتتناول هذه الدراسة السياسية التعليمية فى مصر من الناحية التاريخية. إلا أن الباحث يربط بين تاريخ التعليم العام فى مصر وبين أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ليرى انعكاسات هذه الأوضاع على التعليم. حيث يوضح أن هناك علاقة وثيقة وارتباطاً عضوياً وتأثيراً متبادلاً بين التعليم والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويوضح أيضاً أنه بدون دراسة هذه الجوانب تكون الدراسة التاريخية للتعليم مجرد دراسة تاريخ الخطط والمناهج ، ودراسة على هذا المنوال تكون ناقصة ولا تعنى بالأهداف المطلوبة منها. وفى هذا الجانب يتفق مع دراستنا الحالية.

الدراسة الرابعة :

وهى مقدمة من الدكتور إبراهيم محمد إبراهيم باسم دراسة تاريخية للتعليم فى أقليم

---

(١) رشوان محمود جاب الله ، تاريخ التعليم العام فى مصر من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٥٣م رسالة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى كلية الآداب قسم التاريخ جامعة عين شمس سنة ١٩٩١م .

نجد فى الفترة من عام ١٧١٩م إلى عام ١٩٢٦م [١] .

حيث يوضح فى هذه الرسالة ، أن التربية والمجتمع وجهان لعملة واحدة ، بمعنى أن التربية تؤثر وتتأثر بأحداث المجتمع سياسياً ، واقتصادياً ، واجتماعياً ، وثقافياً. وانطلاقاً من هذا فإن الدراسة تهدف إلى الإجابة على الأسئلة الآتية :

١- ما حالة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى أقليم نجد فى الفترة من ١٧١٩م - ١٩٢٦م ؟

٢- كيف كان التعليم فى نجد أبان تلك الفترة ؟

٣- ما الملامح الرئيسية للتعليم فى نجد ؟

وللإجابة على السؤال الأول : تطرق الباحث إلى حالة المجتمع فى أقليم نجد وشمل ذلك الحياة السياسية وما اتسمت به من صراع ، والظروف الجغرافية لأقليم نجد ، ثم تطرق للحياة الاجتماعية وكيف تأثرت بالحرب الطاحنة داخل البيت السعودى ، ثم تطرق للحياة الاقتصادية والتى تتمثل فى الزراعة والتجارة ، وكيف تأثرت الظروف الاقتصادية بالحرب الأهلية.

وقد وضح الباحث كيف أن التعليم فى أقليم نجد قد تأثر بكل هذه الظروف (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) وبالتالى انحصر التعليم فى دوائر محدوده كالكتاتيب وحلقات المساجد ..... الخ.

ثم يتطرق الباحث إلى التعليم فى الكتاتيب وأهداف هذه الكتاتيب والمحتوى الدراسى المقدم فيها ، وطريقة التدريس ..... الخ.

وفى النهاية يوضح الباحث كيف أن التعليم فى تلك الفترة قد تأثر بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وأن الخلاف السياسى بين أبناء البيت الواحد أدى إلى أشعال نار الفتنة والحرب فى أقليم نجد ، وقد أدت هذه الظروف إلى اضطراب

---

(١) إبراهيم محمد إبراهيم ، دراسةتاريخية للتعليم فى أقليم نجد فى الفترة من عام ١٧١٩ إلى عام ١٩٢٦م ، رسالة دكتوراه غير منشوره مقدمة إلى كلية التربية جامعة عين شمس ١٩٨٧م .

المجتمع بصفة عامة والتعليم بصفة خاصة حيث أهمل الحكام الإشراف على التعليم نظراً لأنشغالهم بالحروب فيما بينهم ، أو بينهم وبين قوى خارجية تحاول السيطرة عليهم. وقد دفع هذا الوضع الاهالى إلى الاهتمام بالتعليم ، وذلك عن طريق فتح الكتاتيب لتعليم الأطفال الصغار ، وأيضاً تنظيم حلقة أو أكثر بالمساجد حتى يستفيد منها الكبار. ومن ثم أصبح الإشراف والتمويل والتنظيم والتخطيط للتعليم يتم من خلال الجهود الأهلية. وهذه الدراسة تتوافق مع الدراسة الحالية من حيث تطرقها إلى الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتأثير هذه الظروف على التعليم. وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة فى العديد من الجوانب العامة.

الدراسة الخامسة :

وهى عن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لحركة التعليم فى البحرين [1] . وقد قام الباحث بدراسة الأبعاد الرئيسية للمجتمع البحرينى فى الفترة الواقعة من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٧٠م ، باعتبار أن التعليم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتركيب المجتمع وتطوره وقد قسم الباحث هذه الأبعاد إلى :

- القوى السياسية : وفيه تمّ أبراز أهم هذه القوى ، مثل الوجود البريطانى ، والصراع بينه وبين القوى الوطنية.
- البناء الاقتصادى : وفيه حاول الباحث أبراز الملامح الرئيسية لبناء البحرين الاقتصادى فى تلك الفترة من حيث أثرها على التعليم.
- التركيب الاجتماعى والسكانى : وقد دار البحث فيه حول الفئات المختلفة التى يتكون منها المجتمع البحرينى ، كما تناول دراسة البيئة السكانية للمجتمع وعاداته ومدى تقبله للتعليم.

ثم انتقل الباحث إلى دراسة التطورات التعليمية الحادثة فى البحرين ، حيث وضح الجهود التى بذلت من أجل وضع أسس العلم الحديث حيث قدم :

---

(١) مصطفى عبد الله رجب ، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لحركة التعليم في البحرين ١٩٤٥ - ١٩٧٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى كلية التربية جامعة عين شمس ١٩٧١م .

- استعراضا للتطور التاريخى لتعليم البنين والبنات
- دراسة المراحل التعليمية المختلفة وأنواع التعليم.
- الجهاز الإدارى للتربية والتعليم.
- التعليم الخاص.

obeikandl.com

تخطيط البحث :

سوف يحقق البحث أهدافه من خلال تخطيطه إلى الفصول التالية :

الفصل الأول : ويدور حول الإطار العام للبحث ويشمل :

المقدمة ، مشكلة البحث وأهميته ، أهداف البحث ، المجال الزمنى للبحث ، منهج البحث ، مصطلحات البحث ، الدراسات السابقة ، خطوات البحث.

الفصل الثانى : ويتضمن الإطار النظرى للبحث ، ويشمل تقرير النظرية ، والعوامل الثقافية كأصول للتربية ، ومظاهر الاهتمام بالعوامل الثقافية للتربية.

الفصل الثالث : ويدور حول التعليم فى ليبيا فى العهد العثمانى من عام ١٥٥١ إلى عام ١٩١١م. ويشمل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى أثرت فى التعليم فى ليبيا فى العهد العثمانى ، كما يشمل تطور التعليم فى ليبيا فى هذه الفترة.

الفصل الرابع : ويدور حول التعليم فى ليبيا فى عهد الاحتلال الايطالى من عام ١٩١١ إلى عام ١٩٤٣م. ويشمل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت فى التعليم فى ليبيا فى عهد الاحتلال الايطالى ، كما يشمل تطور التعليم فى ليبيا فى هذه الفترة.

الفصل الخامس : ويدور حول التعليم فى ليبيا فى عهد الإدارتين الانجليزية والفرنسية. ويشمل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى أثرت فى التعليم فى ليبيا فى عهد الإدارتين الانجليزية والفرنسية ، كما يشمل تطور التعليم فى ليبيا فى هذه الفترة.

obeikandi.com

الفصل السادس : ويدور حول التعليم فى ليبيا فى عهد الاستقلال وحتى قيام ثورة الفاتح من سبتمبر سنة ١٩٦٩م. ويشمل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى أثرت فى التعليم فى فترة الاستقلال ، كما يشمل تطور التعليم فى ليبيا فى هذه الفترة.

الفصل السابع : ويدور حول مستقبل التعليم فى الجماهيرية العربية الليبية ، كما يتضمن ملخص الدراسة.

obeikandl.com